



رأي اقتصادي

د. أحمد إسماعيل البواب

Email: ahmed.albawab@hotmail.com

محاذاير صيرفة التجربة

إن الزيادة الكبيرة في أرباح المصارف كانت ولا زالت مفاجئة للعديد من المراقبين والاقتصاديين والمحللين، بالنظر إلى التباطؤ الملحوظ في الاقتصاد، وعزاً هذا الأداء الملفت إلى استمرار نشاط قطاع التجزئة وتزايد الطلب على هذا القطاع واستطاعت التعويض عن التراجع الكبير في إيرادات الصيرفة التقليدية والإسلامية والخدمات والمنتجات الإسلامية والتقليدية، خاصة في مجالي القروض وصناديق الاستثمار..

ومن هذا المنبر أؤكد أن المنافسة المتكافئة تعتبر الركيزة الأساسية لمبادئ الاقتصاد الحر وتعود بالنفع الكبير على كافة القطاعات الاقتصادية الخاصة العامة ومردودها إيجابي للمصارف والشرائح الاجتماعية والتجمعات السكانية المختلفة. والمأمول أن تؤدي التطورات إلى نهضة شاملة تساعد على تحقيق التكافؤ في المنافسة بين المصارف ويدفعها نحو التعاون المتزايد من أجل تطوير كافة الأدوات والخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بالشكل الذي يسمح بقيام سوق مالية متطورة تعود بالنفع الأکید على الاقتصاد الوطني.. فلو نظرنا إلى المنافسة الشديدة التي تقوم بها المصارف بينها البين في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع التجزئة نجد أن هذه المنافسة تعود بالنفع والفائدة الكبيرة على المصارف التي تمارسها وإلى قيام مشاكل اجتماعية متعددة وتهدد إذا استمرت وتيرتها بتحويل الاقتصاد المحلي إلى سوق استهلاكية وتكون لها انعكاسات سلبية جمّة على النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وعلى مواكبة النمو وخدمة التطور الاجتماعي وتحول إلى حد ما دون قيام سوق مالية متكاملة تعتمد بصورة متزايدة على عمليات الإقراض المشترك ذات المنفعة الأکیدة لمختلف القطاعات الاقتصادية والتنمية الشاملة.

توقيف ثلاث محطات لبيع المشتقات النفطية في الضالع

مناطق أخرى، وأوضح أن اللجان الشعبية قامت بالتعاون مع الأجهزة الأمنية بضبط ومصادرة أكثر من خمسمائة برميل بنزين وديزل كانت تباع في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة ومخالفة للأسعار الرسمية.

وأشار رئيس لجنة التخطيط والمالية بالجلس المحلي بمديرية لبيع المشتقات النفطية جراء مخالفتها للبيع بالأسعار الرسمية للمادتي البنزين والديزل إضافة تهريب المادتين إلى خارج المحافظة بغرض الكسب غير المشروع.

وأوقفت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمديرية دمت ثلاث محطات لبيع المشتقات النفطية جراء مخالفتها للبيع بالأسعار الرسمية للمادتي البنزين والديزل إضافة تهريب المادتين إلى خارج المحافظة بغرض الكسب غير المشروع.

وأشار رئيس لجنة التخطيط والمالية بالجلس المحلي بمديرية دمت عبده طاهر المديمة لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) إلى أن المواطنين والمزارعين بدمت قاموا بتشكيل لجان شعبية محلية لمنع تهريب المشتقات النفطية المخصصة للمديرية إلى

419 مخالفة للمخابز ومنافذ البيع تمثلت في عدم البيع بالكيلو جرام وأجزائه وإخفاء الميزان وعدم التعامل بموجبة، وكذلك إنتاج رغيف الخبز بمختلف أنواعه بأقل من الحجم المقرر في القانون وهو 80 جراماً، وأيضاً عدم إشهار وعرض قائمة حجم وأسعار الخبز على واجهة محلات المخابز ومنافذ البيع مثل البقالات والمطاعم والبوفيات وغيرها.

ويؤكد علي الحاج أن أحد أسباب عدم البيع بالكيلو وعدم التزام اصحاب المخابز والأفران بمعايير ومواصفات إنتاج الخبز والروتي هو عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل النيابة العامة في حق المخالفات التي أبلغ عنها مكتب الصناعة والتجارة بالأمانة، وكذلك عدم حصول اصحاب الافران والمخابز على احتياجاتهم من مادة الديزل في المحطة رقم 3 المخصصة لتغطية احتياجات الافران في جميع مديريات أمانة العاصمة مما يضطرهم إلى توفيرها من المحافظات الأخرى بأسعار مرتفعة.

قرار

في العام الماضي 2013 تم إصدار قرار من قبل أمانة العاصمة بشأن تحديد إنتاج وبيع الخبز بأنواعه (المسطح والروتي والكدم) والذي احتوى على 4 مواد تلزم اصحاب المخابز الآلية والشعبية وكذلك منافذ البيع بسعر بيع الخبز والذي حدد بد 220ريالاً للكيلو الواحد على أن لا يقل وزن القرص الواحد من الخبز عن 80جراماً وأن يكون عدد الاقراص للكيلو الواحد 12 قرصاً، وتكون المخابز ملزمة بتوفير ميزان ذو الكفتين وأن تنتج الخبز بأنواعه بالجودة والمواصفات القياسية المعتمدة والاشتراطات الصحية والأهم من ذلك هو إشهار أسعار البيع في مكان بارز على واجهة المخابز، ولكن ما أن مرر أشهر قليلة حتى عادت الأمور إلى سابق عهدها وتخلّى اصحاب المخابز والأفران عن البيع بالكيلو وإشهار قائمة الاسعار على واجهة المحلات.

يخضع لعملية تخسيس في الوزن وزيادة في السعر



الروتي بمختلف انواعه وتحديد الأوزان والأسعار وتعميمها على جميع المخابز والأفران ووضعها في مكان بارز في كل فرن ومخبز ونشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة وكذلك وضع مواصفات واشتراطات صحية للفرن والعمالين به، وأكد على ضرورة الرقابة الدورية المشنقة والمشاركة من مكاتب الصناعة والتجارة وصحة البيئة والمجالس المحلية في المحافظات على المخابز والأفران للتأكد من الالتزام بالمواصفات والاشتراطات الصحية والبيع بالوزن وبالأسعار المحددة.

419 مخالفة

الجهات المعنية ومنها مكتب الصناعة والتجارة بالأمانة أكدت أنها تولى هذا الجانب جل الاهتمام وذلك منذ صدور القرار الخاص بإنتاج وبيع العيش، وبحسب نائب مدير مكتب الصناعة والتجارة ومدير إدارة الاسواق وحماية المستهلك بالأمانة علي الحاج أنهم قاموا بالعديد من الحملات المكثفة على المخابز منذ صدور القرار وحتى الآن وتم ضبط

ويضيف فضل منصور: أن أمانة العاصمة ممثلة بمكتب الصناعة والتجارة قامت بخطوة طيبة في عام 2013م وحددت اسعار وأوزان المخابز والأفران بالبيع بالميزان، إلا أن هذا القرار لم يصمد لشهر واحد وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل رغم توفير مخصصات الدقيق للأفران وتوفير الديزل كما تفيد مكاتب الصناعة والتجارة، وتساءل منصور: أين دور المجالس المحلية في هذا الجانب الذي يعتبر من اختصاصها، حيث أصبح وزن الرغيف والروتي لا يتجاوز الوزن الأساسي 80جراماً ومع ذلك سعر القرص الواحد 15 ريالاً ويفتقر لأدنى المقومات الأساسية من حيث الجودة والنظافة وغيرها وهذه جريمة بحق المواطن الذي يصرف الجزء الكبير من راتبه لتوفير رغيف لأسرته خاصة الأسر الكبيرة.

وطرح منصور رؤية الجمعية في حل هذه المشكلة وتمثلت في وضع قائمة تحتوي على مواصفات الخبز أو

رغيف الخبز

يعتبر رغيف الخبز من أهم القضايا إلحاحاً وإثارة من حين لآخر على اعتبار أنه القاسم المشترك في غذاء المواطنين والوجبة الرئيسية لغالبية اليمنيين، ويخضع هذه الأيام رغيف الخبز بأنواعه الروتي والمسطح والكدم لعملية جراحية لتخفيف وزنه وارتفاع سعره من قبل أصحاب المخابز والأفران بصورة مستمرة ويزيد ذلك مع انعدام المشتقات النفطية والإنطفاة الكهربائية المتكررة حيث وأن بعض المخابز ومنها الآلية تعمل بالكهرباء والديزل. "الثورة" استطلعت آراء أصحاب الإفران والمخابز وكذلك الجهات المعنية وخرجت بالحصيلة التالية:

تحقيق/أمين الجرزموي

أحمد علوان صاحب المخبزة الآلية للخبز والروتي الفرنسي، حيث يؤكد أن وضعهم أسوأ من بقية المخابز والأفران نتيجة انعدام الديزل وكذلك وهو الأهم انقطاع الكهرباء المتكرر والدائم وحاجة الآلات إلى كهرباء لإنتاج الروتي والخبز مما يضطرهم إلى العمل على الماطورات الكهربائية والتي تشتغل على البترول وهو أيضاً معدوم بصورة مستمرة.

ويشير علوان إلى أن البيع بالحبة أفضل من الوزن بالكيلو وذلك لأن الكيلو الواحد يكلف على المواطن 220ريالاً ويحتوي على 12حبة من الروتي، في حين سعر بيع 12حبة بالفرد يكون 270ريال وهذا الفارق جعل معظم اصحاب المخابز والأفران يتخلون عن البيع بالكيلو سواء للخبز أو الروتي.

غياب حكومي

رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل منصور يؤكد أن هذه المشكلة تكررت ولا يوجد أي اهتمام من قبل الجهات المختصة رغم مطالبات الجمعية المتكررة للجهات المختصة كان آخرها المذكرة المرفوعة لدولة رئيس الوزراء مطلع هذا العام والتي تضمنت كثيراً من القضايا الاستهلاكية بما فيها رغيف العيش.

الحطب كبديل

أصحاب المخابز والأفران بدورهم يشيرون إلى أن الأزمات المتلاحقة للبلاد اثرت بشكل مباشر عليهم من خلال انعدام المشتقات النفطية في المحطات وبالذات الديزل، ويرى محمد صغير صاحب مخبزة الامتياز أنه في ظل هذه الاوضاع يضطر إلى شراء الديزل من السوق السوداء التي يديرها بعض الأشخاص بسعر مرتفع يصل من 40 إلى 50ألف للبرميل الواحد مما يضطرهم إلى تقليص حجم الخبز والروتي حتى يحققوا أرباحاً، ويضيف محمد صغير أن الجهات المعنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة التزمت بأنها ستوفر مادة الديزل باستمرار لأصحاب المخابز والأفران حتى في أوقات انعدامه ولكن الحاصل أنه لم يتم ذلك ويلجأ أصحاب المخابز والأفران إلى شراء الديزل بأسعار مرتفعة لكي يستمروا في توفير رغيف العيش في حين أغلقت العديد من المحلات جراء هذه الأزمة والبيع رجوع إلى الطريقة القديمة وذلك باستخدام الحطب كمادة بديلة عن الديزل والغاز.

وضع آخر

أما المخابز الآلية فشأنها آخر فهي تحتاج -إلى جانب الديزل- الكهرباء لإنتاج العديد من أنواع الروتي والخبز. وهذه تعتبر مشكلة أكبر حسب قول